

جامعة القدس المفتوحة بنابلس تنظم ندوة حول دعم المنتجات الوطنية

نابلس - المنهل للصحافة والاعلام - نظمت جامعة القدس المفتوحة ، فرع نابلس ، بالتعاون مع مركز إعلام وحقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ، ورشة عمل بعنوان "حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الواقع والمأمول" ، ضمن سلسلة ورشات عمل خلال الفصل الدراسي الحالي تستهدف الطلبة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية لتعزيز ونشر مفاهيم حقوق الإنسان التي استهدفت طلبة تخصص التربية الإسلامية في الجامعة.

ورحب د. عمر رحال مدير مركز شمس بالطلبة، وأشار إلى أن الهدف من مثل هذه الأنشطة الحوارية هو تعريف الطلبة بمفاهيم الحقوق الإنسان والديمقراطية ورفع الوعي بها. وأكد مدير فرع نابلس د. يوسف ذياب عواد على دور القدس المفتوحة في بناء المواطن الفاعل من أجل تحقيق نقلة نوعية في الحياة ونمطها للعيش بكرامة ، وقدم عواد شرحاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان دون تمييز، مشيراً إلى أن الدين هو داعم لمبادئ وحقوق الإنسان ولا تعارض بينهما ، كما أكد أن التربية هي عامل مهم في مجال حقوق الإنسان كونها تعمل على إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع ويتكامل موضوع حقوق الإنسان بالمسؤولية المجتمعية، حيث إن هناك حقوقاً وواجبات، فرغم فردية الإنسان، إلا أن الروح المجتمعية تبني المواطنين وتعكس اهتماماتهم بحل مشكلاتهم وتوفير عيشة كريمة باعثة على الازدهار والتقدم.

كما نظمت عمادة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعة، بالتعاون مع إدارة فرع نابلس، ندوة حول دعم المنتجات الوطنية ركزت على ضرورة تكاتف وتضافر جهود القطاعين العام والخاص لصياغة إستراتيجية وطنية فاعلة وجادة وواقعية لحماية ودعم المنتجات الوطنية.

وعرض الدكتور طارق الحاج عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية ورقة بحثية ركّز فيها على الأبعاد اللازمة والجوهرية ضمن أية إستراتيجية لدعم وحماية المنتج الوطني. وأكد أن هذه الإستراتيجية يجب أن تبدأ بفهم الواقع بمتغيراته السياسية والاقتصادية والقانونية، ويجب أن تركز على تنفيذ الخطط باستخدام أدوات تنفيذية فاعلة قادرة على النهوض بالواقع المتردي للكثير من منتجاتنا الوطنية التي شهدت سابقاً وقبل سنوات ازدهاراً ملموساً، ثم عادت وتردت بفعل السياسات المالية والاقتصادية التي لم تسعف واقع منتجاتنا الوطنية ، ونوّه إلى الدور السلبي الذي نجم عن غياب البيئة التشريعية لسنوات، وأكد أن مسؤولية حماية المنتج الوطني تقع على عاتق الحكومة صاحبة السيادة والطرف المشرع والمنفذ، كما أنها تقع على عاتق أصحاب رؤوس الأموال، فهم المسؤولون عن بناء جودة المنتج، وهم المسؤولون عن تحديد الأسعار، وعدم الاحتكار، وتقع المسؤولية على عاتق مؤسسات المجتمع المدني ممثلة بجمعيات حماية المستهلك، إضافة إلى المواطن ومدى وعيه وولائه للمنتجات الوطنية.

وأكد الدكتور يوسف أوفارة عميد كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة الذي أدار الندوة أن تحقيق الدعم الكافي والمطلوب للمنتجات الوطنية يجب أن يكون على سلم أولويات المؤسسات وأن تتضافر جهود القطاعين العام والخاص في ظل الخصوصية التي تتسم بها معالم البيئة الفلسطينية فالإقتصاد الفلسطيني ما زال اقتصاداً غير مستقل، وهناك قيود ومحددات كثيرة مفروضة عليه تجعله غير قادر على تنفيذ الكثير من إستراتيجيات الأعمال والكثير من السياسات المالية والنقدية التي تكفل تحقيق بعض التحسين لواقع هذا الإقتصاد. وقال أن دعم المنتجات الوطنية وتعزيزها يتطلب تبني سياسات فاعلة تكفل التخلص من الاختلالات الاقتصادية المتعددة الناجمة عن بعض السياسات الخاطئة، كما أن تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية يتطلب الاهتمام بوضع التشريعات التي تركز في جوهرها على ضمان تحقيق المنافسة الاقتصادية وتحقيق الحماية الكافية للمستهلك.

وقدم للمهندس إياد عنبتاوي رئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة نابلس ورقة عمل حول دور جمعية حماية المستهلك في تشجيع المنتجات المحلية، ومحاربة بضائع المستوطنات، وأوضح أن إدارة المصانع الفلسطينية تولي المنتج الوطني رقابة عالية لضمان مستويات عالية من التميز والجودة، بالإضافة إلى حصول عدد كبير من المصانع على شهادات عالية في الجودة، وتحدث عن إجراءات دعم المنتج الوطني، ومن هذه الإجراءات العطاءات الحكومية ومحاربة البضائع المزورة والفايدة وغيرها.

وتحدث د. سلامة في ورقة أخرى حول "استيراد السلع" عن دور وزارة الإقتصاد الوطني في تحديد السلع المستوردة وحماية المنتجات الفلسطينية، وما أفرزته بعض المواد المستوردة من نتائج أضرت بالصناعات الوطنية، ما أدى إلى إغلاق بعض المصانع نظراً لواقع الصناعات المحلية وعدم منافستها للمنتجات المستوردة، وما نتج عنه من تسريح للأيدي العاملة، وزيادة نسبة البطالة، كما تطرق لدور وزارة الإقتصاد الوطني في المعالجة، وإلى طبيعة السلع المستوردة وأنواعها مع ضرورة وجود نظرة مستقبلية واضحة للاستيراد، وضبط هذه العملية لفسح المجال، أما الصناعات المحلية، فمن خلال نشر الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين.

وفي نهاية الندوة، تم فتح باب النقاش للحضور، فدعا شبلي السويطي مساعد عميد كلية العلوم الإدارية والاقتصادية إلى ضرورة تشديد الإجراءات وتعظيم العقوبات الخاصة بمحاربة مروجي ومسوقي البضائع الفاسدة التي تغزو الأسواق، وضرورة الالتفات إلى ما يقال حول وجود خطي إنتاج في بعض المصانع الإسرائيلية، بحيث يكون خط إنتاج خاصاً بالسوق الفلسطينية وبمستوى جودة أقل، وما ينجم عن ذلك من مخاطر وأضرار، وضرورة تعديل الأنظمة والقوانين المعمول بها كونها غير رادعة، والنظر في إمكانية تشكيل محاكم خاصة للنظر فيما يرتكبه المستهترون بأرواح وصحة المواطنين. وأشارت زيزي حسيبا عضو هيئة التدريس في فرع نابلس إلى أن المواطن ليس بريئاً بالتعاطي مع المواد الفاسدة التي تغزو الأسواق، فالمطلوب أن يكون المواطن هو حجر الأساس للحدّ من هذه الظاهرة كونه المتضرر الوحيد من هذه المواد وهو من يدفع الثمن.

وتطرقت سلوى شرف عضو هيئة التدريس في فرع نابلس إلى تدني الجودة للمنتجات الوطنية وعدم منافستها للمنتجات المستوردة وضرورة دعم تحسين جودة هذه المنتجات لكي تكون منافسة خاصة للمنتجات الإسرائيلية التي تغزو الأسواق. وتطرقت هايلا مشاقي القاضي في محكمة الجمارك بنابلس إلى ضرورة وجود تدابير هلاكية وضرورية وجبرية لدى المواطن لكي يكون على تواصل دائم مع ما يحصل، لأن التغيير ينطلق من المواطن ويصب في مصلحته في النهاية.